

4 October 2012

Arabic, English and Russian only\*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات  
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط  
الدورة السابعة والأربعون  
أنطاليا، تركيا، ١٩-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية  
في دورتها الخامسة والأربعين

### تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة والأربعين

- ١- اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في دورتها الخامسة والأربعين، التي عُقدت في دمشق من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، مجموعة من التوصيات بعدما نظرت الأفرقة العاملة في المواضيع المبيّنة أدناه.
- ٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الدورة الخامسة والأربعين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وأُرسِل استبيان بشأن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الدورة الخامسة والأربعين في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ مع طلب بإرسال الرد عليه بحلول ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.
- ٣- وقد أُعدَّ هذا التقرير بالاستناد إلى المعلومات التي قدّمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ردّاً على ذلك الاستبيان. وحتى ١ تشرين

\* الإنكليزية والروسية والعربية هي لغات عمل اللجنة الفرعية.

\*\* UNODC/SUBCOM/47/1.



الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كانت سبعة ردود قد وصلت من حكومات البحرين وتركمانستان وتركيا وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية ولبنان.

**الموضوع ١: أفغانستان: الخطر المستمر الناشئ عن إنتاج الأفيون والاتجار به بصورة غير مشروعة**

**التوصية (أ):**

ينبغي للحكومات، في إطار استراتيجيتها الرامية إلى مواجهة الاتجار بالمواد الأفيونية الواردة من أفغانستان، أن تشجّع سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون على العمل مع نظيراتها الأفغانية وبناء شراكات وتوطيد التعاون مما يعزّز قدرة المؤسسات الأفغانية الجديدة ويزيد من فعاليتها.

٤- أفادت حكومة البحرين بأنها تعتزم زيادة التعاون مع أفغانستان على الرغم من بعدها الجغرافي عنها.

٥- وفي إطار الاستراتيجية المصرية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، تحرص الحكومة المصرية على توثيق التعاون مع جميع أجهزة الأمن في ميدان تبادل المعلومات والتدريب من خلال معهد التدريب بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ومركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة.

٦- ولم تسجّل الحكومة اللبنانية ضبطيات لمخدرات واردة من أفغانستان.

٧- وأفادت الحكومة القطرية بأنها شاركت في اجتماعات كانت أفغانستان طرفاً فيها. وعلاوة على ذلك، أفادت دولة قطر بأنها أيدت التوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات وشجّعت التعاون مع سلطات إنفاذ القوانين في أفغانستان.

٨- وأفادت حكومة المملكة العربية السعودية بأن سلطاتها المختصة بمكافحة المخدرات تسعى إلى استكشاف سبل للتعاون مع السلطات الأفغانية المناظرة لتبادل المعلومات بغية كبح الاتجار بالمواد الأفيونية.

٩- وفي إطار مكافحة المواد الأفيونية الواردة الأفغانية المنشأ، نفذت الحكومة التركية ثلاث مبادرات سياسية رئيسية، هي فيما يلي: '١' قدّمت الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظّمة برامج للتدريب على خبرات فنية مختلفة من أجل تحسين قدرة أجهزة إنفاذ القوانين الأفغانية على التحري والتحقيق، و'٢' تنفيذ مشاريع تستهدف حلّ مشكلة المواد الأفيونية الأفغانية اضطلعت بها منظمات دولية (مثل مبادرة ميثاق باريس

والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى)، و٣٤ تعيين ضباط اتصال في أفغانستان وآسيا الوسطى وجمهورية إيران الإسلامية لتيسير تبادل المعلومات.

١٠- وتحتفظ حكومة تركمانستان بعلاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة لها وأنشأت شراكات معها جميعاً. ومن المقترح إدراج أحكام في قانون المخدرات تعالج العمليات السرية.

#### التوصية (ب):

نظراً للدور الرئيسي للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون على مكافحة الاتجار عبر الحدود، من الضروري أن تحرص الحكومات على أن تتمتع أجهزتها بالصلاحيات التشريعية اللازمة وأن تكون لديها جهات اتصال وطنية وإجراءات مقررّة للتنسيق بين السلطات الوطنية وإجراءات سريعة للموافقة وموظفون مدربون ومتأهبون للاستجابة لطلبات تنفيذ عمليات التسليم المراقب.

١١- أفادت حكومة البحرين بأنها تتعاون تعاوناً وثيقاً بشأن عمليات التسليم المراقب مع نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك وبالأخص مع بلدان العالم العربي وعلى الساحة الدولية.

١٢- والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر هي جهة الوصل الوطنية في عمليات مكافحة المخدرات وفي تنفيذ عمليات التسليم المراقب في إطار ما يحدده النائب العام من إجراءات في هذا الشأن. بمقتضى أحكام المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

١٣- وأفادت لبنان بأن قوانينها تسمح بعمليات التسليم المراقب وبالتناوب في ممارسة العمل الميداني بين أجهزة مكافحة المخدرات التي تعمل على الأرض فيما بين مختلف الدول المعنية.

١٤- وأفادت قطر بوجود تنسيق مستمر بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر الحدود وبتنمية مهارات الموظفين وتدريبهم حتى يكونوا على أهبة الاستعداد واليقظة للقيام بأيّ عملية للتسليم المراقب وفق الإجراءات المتبعة في الدولة.

١٥- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها تسن لوائح لمكافحة المخدرات تخول السلطات المختصة صلاحية القيام بعمليات تسليم مراقب بالتعاون مع أطراف أخرى لكبح الاتجار بالمخدرات.

١٦- ووضعت أجهزة إنفاذ القوانين التركية نظام تنسيق فعّالاً لإزالة الحواجز في تنفيذ عمليات التسليم المراقب الوطنية والدولية. واختيرت إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة بالمديرية العامة للأمن لتكون السلطة الوطنية المكلفة بالقيام بعمليات التسليم المراقب الوطنية والدولية بالتنسيق مع مكتب رئيس النيابة العامة المفوض في أنقرة. وتعيّن إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة جهات وصل وطنية لعمليات التسليم المراقب. والبرلمان التركي هو الجهة التشريعية المناسبة لسنّ القوانين الخاصة بإجراءات تنفيذ تلك العمليات. وتُنَفَّذ عمليات التسليم المراقب وفقاً للمادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية التركي. وقد نُفِذت خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٢، حينما سُنّت لوائح قانونية في هذا الشأن في تركيا، ١٠١ عملية دولية من عمليات التسليم المراقب.

١٧- والسلطات الوطنية المختصة في تركمانستان لديها الصلاحيات التشريعية اللازمة وفقاً للتشريعات التركمانية.

#### التوصية (ج):

إذا أُريدَ لسلطات إنفاذ القانون أن تكون فعّالة في مواجهة الجماعات والأفراد المنخرطين في تهريب المهيروين، فيجب أن تعمل معاً على نحو أوثق من خلال تبادل المعلومات وتنسيق جهودها الرامية إلى استهداف المشتبه فيهم وتنفيذ عمليات تنطوي على عمليات التسليم المراقب، بما يتماشى مع القوانين الوطنية.

١٨- أفادت البحرين بتنفيذ هذه التوصية.

١٩- وأفادت الحكومة المصرية بتنفيذ عمليات لمكافحة تهريب المهيروين من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الجهود بهدف كشف هوية المشتبه فيهم على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وأفادت أيضاً بأنها تنفّذ عند الاقتضاء عمليات للتسليم المراقب وفقاً للاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية.

٢٠- وقد تلقت مديرية مكافحة المخدرات في لبنان تعليمات واضحة بضرورة التعاون مع مختلف الجهات المختصة في الدول الأخرى من حيث تبادل المعلومات والتحقيقات المشتركة، إلى جانب إجراء عمليات تسليم مراقب من أجل المساهمة في كشف الشبكات الإجرامية.

٢١- وهناك تنسيق مستمر بين سلطات إنفاذ القوانين القطرية والجهات المناظرة لها في البلدان المجاورة، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات التسليم المراقب وفقاً للقوانين الوطنية.

٢٢- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن سلطاتها المختصة بمكافحة المخدرات تسعى إلى تبادل المعلومات مع الجهات الإقليمية المناظرة وتنفيذ عمليات للتسليم المراقب لكبح الاتجار بالمخدرات.

٢٣- ويُمارس التعاون في تركيا بأبعاد ثلاثة. أولها أن إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة قد أسست علاقات تعاون ثنائية مع أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في بلدان مختلفة. وثانيها، أن الإدارة تساهم، عند الاقتضاء، مساهمات كبرى في المشاريع المتعددة الأطراف التي ينهض بها المكتب ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة التعاون الاقتصادي. وعلاوة على المشاركة في تسيير المشاريع المشتركة، زوّدت الإدارة المذكورة تلك المنظمات بمعلومات وتحليلات شاملة. وثالث تلك الأبعاد أن الإدارة تنسق عمليات بين أجهزة متعددة لإنفاذ القوانين في بلدان مختلفة. وقد نفذت الإدارة ١٠٧ عمليات بالتعاون مع ٢٧ بلدا مختلفا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. وألقي القبض على ٥٨٥ مشبوها إلى جانب ضبط ٢,٢ طن من الهيروين و٣٥ كيلوغراما من الكوكايين، و١٥ كيلوغراما من صمغ الأفيون، و٦٥٧ ٨١٥ قرصا من أقراص "الإكستاسي"، و١٤ ٩٤٢ ٢١٨ قرصا من أقراص الكابتاغون، و٢٢ ٩٦٠ لترا من أمفيكس، و٢١٧ كيلوغراما من الأمفيتامين، و١٩ كيلوغراما من الميثامفيتامين، و٧٨٣ كيلوغراما من البونساوي.

٢٤- وتعاون جميع أجهزة إنفاذ القوانين والهيئات العسكرية في تركمانستان تعاوننا وثيقا وتبادل المعلومات فيما بينها وعلى الصعيد الدولي.

#### التوصية (د):

ينبغي أن تشجع الحكومات سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون على دعم المبادرات التعاونية، من قبيل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومنظمة التعاون الاقتصادي، التي تيسر تنسيق التحريات وجمع المعلومات وتوجيه العمليات التي تستهدف مهربي المخدرات عبر الشرقين الأدنى والأوسط من الأفراد أو الجماعات.

٢٥- أفادت البحرين بأنها تدعم مبادرات التعاون الدولي.

٢٦- وترحب الحكومة المصرية بالتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال تبادل المعلومات والتنسيق والتحري عن الشخصيات المستهدفة والعصابات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالمخدرات.

- ٢٧- وشارك جهاز مراقبة المخدرات في لبنان في الاجتماعات الدولية وعمل بالتنسيق مع المكتب العربي لمكافحة المخدرات والإنتربول في جمع المعلومات وتبادلها وإجراء التحريات للكشف عن هوية الأشخاص الضالعين في الاتجار بالمخدرات والجماعات المتورطة في هذا الاتجار. وليس لدى لبنان أيُّ روابط مع المراكز الإقليمية الأخرى على صعيد وسط آسيا.
- ٢٨- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن سلطاتها المختصة بمكافحة المخدرات تسعى إلى إرساء دعائم التعاون واستكشاف سبله في جميع المجالات المتصلة بكبح الاتجار بالمخدرات.
- ٢٩- وبذلت تركيا جهوداً خاصة لبدء تعاون نشط مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومنظمة التعاون الاقتصادي منذ سنوات طويلة وتعمل على المحافظة على هذا التعاون. وفي هذا الإطار، حضرت إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ سبعة اجتماعات نظمها المركز في الخارج واستضافت اجتماعاً في إسطنبول. وسوف يُعين ضابط اتصال تركي في المركز. وفي الفترة ذاتها، حضرت الإدارة سبعة اجتماعات عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي في الخارج واستضافت اجتماعاً في أنقرة. وقد لعبت الإدارة دوراً نشطاً من الناحية التنفيذية والاستراتيجية على السواء في حلقات العمل والاجتماعات السياسية. وأولي اهتمام خاص لإنشاء مركز للإكوبول.
- ٣٠- وقد تعاونت تركمانستان تعاوناً وثيقاً مع منظمات دولية وإقليمية مثل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومنظمة التعاون الاقتصادي وغيرهما.

## الموضوع ٢: مواجهة التحدي المتمثل في الإدارة الحدودية الفعالة

### التوصية (أ):

من أجل مواجهة تزايد استخدام البريد الدولي وخدمات النقل السريع التي توفرها شركات توصيل الرسائل، ينبغي تشجيع الحكومات على مراجعة ممارساتها وإجراءاتها المتعلقة بفحص الطرود الصادرة والواردة المرسلة عن طريق تلك الخدمات.

٣١- تعقد البحرين اجتماعات منتظمة مع شركات البريد بقدر المستطاع لدعم التوصية المذكورة أعلاه.

٣٢- وفي مصر، تخضع للتفتيش بانتظام الطرود الصادرة والواردة، التي تُرسل عن طريق خدمات البريد الدولي والنقل السريع، عند الاشتباه فيها، كما تُنظم دورات تدريبية متخصصة لموظفي الهيئات البحرية والموانئ لاستقصاء المواد المشبوهة.

٣٣- وأفادت الحكومة اللبنانية بأن الإدارات الجمركية تُخضع للفحص جميع الطرود البريدية، بما يشمل الطرود المرسلة عن طريق شركات توصيل الرسائل. وتمّ اعتراض عمليات تهريب بالتعاون مع البلدان المعنية من أجل الكشف عن الأشخاص الضالعين فيها وتقديمهم إلى المحاكم المختصة.

٣٤- واتخذت هيئة البريد القطرية تدابير في هذا الشأن، كان من بينها فحص الطرود الصادرة والواردة بمعدات متطورة للتأكد من أنها لا تحتوي على أي مواد ممنوعة أو مقيّدة الاستعمال.

٣٥- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن سلطاتها المختصة راجعت الإجراءات المعمول بها لديها في هذا الشأن.

٣٦- وفي تركيا، تنفّذ إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة في الوقت الراهن مشروعاً على الصعيد الوطني لزيادة قدرة موظفي هيئات إنفاذ القوانين على اعتراض شحنات المخدرات المرسلة بالبريد أو بخدمات النقل. وتتعاون الإدارة تعاوناً وثيقاً مع شركات البريد. ومن المعتزم تقديم برنامج تدريب لموظفي شركات البريد والشحن. وفي عام ٢٠١١، قامت الإدارة بضبطيات هامة في شحنات البضائع. ومثال ذلك ضبط ٣٥٥ كيلوغراماً من الهيروين في شحنة بضائع مرسلة من فان إلى إسطنبول. وفي عام ٢٠١٠، تعاونت الإدارة مع جهاز مكافحة الجرائم المنظّمة الخطيرة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في تنفيذ عملية مشتركة للتسليم المراقب أسفرت عن ضبط ١٥٩ كيلوغراماً من الهيروين في شحنة بضائع.

٣٧- وأفادت تركمانستان بأن فحص الشحنات المرسلة إلى الداخل والخارج عن طريق خدمات البريد الدولي والنقل السريع التي توفرها شركات توصيل الرسائل متّفق مع تشريعاتها الحالية.

#### التوصية (ب):

ينبغي للحكومات أن تشجّع أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون، التي تتولى إدارة حدودها البرية والبحرية والجوية، على إبرام اتفاقات تعاون تشجّع على التبادل المنتظم للمعلومات والتدريب المشترك في تنفيذ مهام مشتركة والتنسيق في تخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٣٨- تمارس البحرين قدراً كبيراً من التعاون مع جارتها المملكة العربية السعودية بحكم حدودهما البرية المشتركة.

٣٩- وأفادت مصر بإبرام عدة اتفاقات ثنائية مع بلدان مجاورة إلى جانب تبادل المعلومات المستمر والتدريب المشترك. وقد عقدت اجتماعات منسّقة من أجل العاملين في مناطق الحدود بغية تخطيط وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٠- وأنشأت لبنان جهاز أمن عسكري لمراقبة الحدود البرية.

٤١- وتوجد اتفاقات تعاون مشترك مبرمة بين قطر وأجهزة دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية إيران الإسلامية بشأن تبادل الخبرات والمعلومات والتدريب المشترك.

٤٢- وأفادت المملكة العربية السعودية بوجود تنسيق مستمر بين السلطات المختصة بمكافحة المخدرات وأجهزة مراقبة الحدود في تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٤٣- وفي تركيا، استهلّت إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة ثلاثة مشاريع لتعزيز القدرة على اعتراض الممنوعات في مناطق الحدود بالتعاون مع الأجهزة الوطنية الأخرى المعنية. والمشروع الأول معني بتعزيز قدرة المقاطعات الحدودية وقد زاد فيها من عدد الموظفين وكمّ التحليلات الاستخباراتية وعدد المشاريع العملية. والمشروع الثاني معني بتدريب موظفي الإدارة المذكورة في المطارات على تحليل المخاطر واعتراض الممنوعات. ونتيجة لذلك، زاد كم مضبوطات الكوكايين والهروين والميثامفيتامين والبونساى زيادة كبيرة في المطارات. والمشروع الثالث معني بتحسين التعاون مع هيئة الجمارك في الموانئ البحرية. ونظّمت حتى الآن حلقة عمل متوسطة النطاق في أنقرة حضرها ١٦ خبيراً من وحدات مختلفة تابعة للمقاطعات الإقليمية.

٤٤- وتعاون جميع أجهزة إنفاذ القوانين والهيئات العسكرية في تركمانستان تعاوناً وثيقاً وتبادل المعلومات فيما بينها.

#### التوصية (ج):

ينبغي تشجيع الحكومات على استعراض نهجها في إدارة الحدود بغية التأكّد من أن استراتيجياتها تلبي الاحتياجات الوطنية على نحو مناسب وأن أجهزة مراقبة الحدود المسؤولة عن تنفيذ تلك الاستراتيجيات مزوّدة على نحو ملائم بالموظفين والمعدات ومدربة تماماً.

٤٥- أفادت حكومة البحرين بأنها نفذت هذه التوصية.



- ٤٦ - وأفادت الحكومة المصرية بأن لديها مكاتباً وفروعاً تغطي جميع أجزاء إقليمها، وهي مزوّدة بأحدث معدات الكشف عن المخدّرات وموظفوها مدربون على العمل في هذا المجال.
- ٤٧ - وتسعى الحكومة اللبنانية إلى تعزيز الرقابة على حدودها البرّية والبحرية بتدبير المعدات والموارد البشرية الكافية، ولكن ضعف القدرات المالية يمنع هذا.
- ٤٨ - وأفادت حكومة قطر بأن لديها استراتيجية وطنية تلي الاحتياجات الوطنية وأنها تسعى إلى رفع مستوى الموظفين العاملين على الحدود واستحداث تكنولوجيات جديدة لكشف المواد الممنوعة.
- ٤٩ - وتحرص حكومة تركمانستان حرصاً شديداً على ضمان تزويد أجهزة إنفاذ القوانين والهيئات العسكرية التركمانية بما يناسب احتياجاتها من الموظفين والمعدات التقنية.

#### التوصية (د):

ينبغي للحكومات أن تستعرض، وأن تحدّث عند الاقتضاء، التكنولوجيات التي تستخدمها أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون في الكشف عن المخدّرات التي يجري تهريبها عن طريق البر والبحر والجو، وذلك من أجل تحسين فرص التغلب على التحديات الناشئة عن تقنيات الإخفاء المبتكرة، وعند إجراء ذلك الاستعراض، لعلّ الحكومات تؤدّ أن تلتزم الدعم والمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة.

- ٥٠ - أفادت حكومة البحرين بأنها نفذت هذه التوصية.
- ٥١ - وأعربت الحكومة المصرية عن حرصها على التعاون مع المكتب عن طريق تنفيذ مشاريع تدريب لبناء قدرات أجهزة المراقبة. وقد أقرّت مشروعاً لبناء قدرات أجهزة المراقبة في بلدان غرب البلقان وجنوب البحر المتوسط في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- ٥٢ - وتعمل الحكومة اللبنانية على نشر أجهزة أمنية للمساعدة في كشف محاولات إخفاء الممنوعات، بما يشمل المخدّرات، في معظم نقاط الدخول، وتحاول، وفقاً لقدراتها المالية، تزويد النقاط الباقية بهذه الأجهزة. وتأمل الحكومة اللبنانية في هذا السياق في الحصول على دعم مالي وخبرات فنية لتعزيز جهود العاملين في جهاز مكافحة المخدّرات ولتثقيف الرقابة على نقاط الدخول المعتمدة رسمياً.

٥٣- وأفادت حكومة قطر بأنها تتعاون مع المكتب فيما يتعلق بالكشف عن المخدرات من خلال اطلاعها على التقنيات المبتكرة لإخفاء المخدرات وأنها تستفيد من خبرات المكتب في هذا الشأن.

٥٤- وأفادت حكومة المملكة العربية السعودية بأن سلطاتها المسؤولة عن المداخل والمخارج الحدودية تستخدم أدوات تكنولوجية لكبح الاتجار بالمخدرات.

٥٥- وفي تركيا، تستخدم إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة أحدث التكنولوجيات للكشف عن المخدرات المهربة برا وبحرا وجوا. وتضم الإدارة شعبة مكلفة بتحديث تكنولوجيات الكشف والأدوات الاستخباراتية.

٥٦- وفي تركمانستان، يجري تنفيذ الأعمال المقررة لرفع مستوى التدريب المتخصص للضباط ولتحسين ظروف عملهم وتحسين المعدات التقنية وغيرها من المعدات المتاحة لديهم.

**الموضوع ٣: مراقبة السلائف الكيميائية ومواجهة التحدي المتنامي الذي تمثله البدائل غير الخاضعة للتنظيم الرقابي والاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية وصنعها وتناولها على نحو غير مشروع في الشرقي الأدنى والأوسط**

التوصية (أ):

ينبغي تشجيع حكومات بلدان الإنتاج والعبور والمقصد على تشديد رقابتها المفروضة على السلائف الكيميائية وعلى منع تسريبها لاستخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق جمع وتبادل المعلومات بشأن المواد غير المدرجة في الجداول، بما فيها المشتقات المصممة خصيصاً لتفادي الضوابط القائمة.

٥٧- أفادت حكومة البحرين بأنها نفذت هذه التوصية.

٥٨- وفي مصر، تجري مكافحة تسريب السلائف الكيميائية لاستخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، وذلك من خلال اللجنة الثلاثية وبالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

٥٩- وفي لبنان، تختص وزارة الصحة العامة بمراقبة المواد المستخدمة في صنع العقاقير والمستحضرات الصيدلانية. وتطبق إجراءات الأذون المسبقة ونقل الشحنات يخضعان لمراقبة الموظفين الرسميين للحيلولة دون تسريب تلك المواد لاستخدامها غير مشروع، ولا سيما لصنع المخدرات.

٦٠- وفي قطر، تتولى إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية التابعة للمجلس الأعلى للصحة إصدار التراخيص للجهات المأذون لها باستيراد السلائف الكيميائية. وعند تصدير السلائف الكيميائية، تطبق الإدارة نظام الإشعار السابق للتصدير (بن أونلاين)، مما يحكم مراقبة السلائف في قطر.

٦١- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها تشجع السلطات المختصة بمكافحة المخدرات ومركز مكافحة السموم بوزارة الصحة والهيئة العامة للغذاء والدواء على العمل الجماعي وأنها تعمل على تطوير تلك الجهود الجماعية، وذلك بجملة وسائل من بينها تسهيل تبادل المعلومات عن المخدرات والسلائف الكيميائية.

٦٢- وفي تركيا، عززت إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة الرقابة على السلائف الكيميائية بالتعاون مع وزارة الصحة وشركات الاستيراد والتصدير. وتتعاون الأجهزة الوطنية تعاوناً وثيقاً. كما أن الأجهزة الوطنية أنشأت نظاماً للإنذار المبكر لجمع المعلومات عن المواد غير المجدولة.

٦٣- وأفادت تركمانستان بأنها لا تنتج سلائف كيميائية. ولا يتم نقل السلائف في إقليم تركمانستان إلاً بقرارات وتعليمات حكومية.

#### التوصية (ب):

من أجل تعزيز التعاون فيما بين قطاعات الصناعة الصيدلانية والكيميائية ذات الصلة، ينبغي أن تشجع حكومات بلدان الإنتاج والعبور والمقصد سلطاتها الوطنية المختصة على وضع مدونات لقواعد سلوك أو مذكرات تفاهم تدعم التعاون المتبادل في الجهود الرامية إلى منع تسريب السلائف الكيميائية من أجل استخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية والمؤثرات العقلية.

٦٤- أفادت حكومة البحرين بأنها نفذت هذه التوصية.

٦٥- وفي مصر، يجري التعاون المتبادل على مراقبة السلائف عملاً بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

٦٦- وأفادت قطر بأن مشروع قانون بشأن تجارة السلائف الكيميائية ما زال قيد النظر.

٦٧- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن مجموعة من الخبراء من سلطات مكافحة المخدرات والهيئة العامة للغذاء والدواء يقومون بزيارة الشركات في قطاع الصناعات

الصيدلانية والكيميائية بغية توحيد الجهود في العمل على منع تسريب هذه المواد لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات.

٦٨- وتتعاون الهيئات الحكومية التركية تعاوناً وثيقاً مع قطاع الصناعات الكيميائية والصيدلانية على مراقبة النقل غير المشروع للسلائف الكيميائية. وتوفّر الشركات كل المعلومات اللازمة عن تدفق السلائف غير المشروعة وتبلغ الحكومة كلما وقفت على تحركات مشبوهة. وقد وضعت مدونات السلوك اللازمة وأبرمت مذكرات تفاهم بين القطاعين العام والخاص.

٦٩- وأفادت تركمانستان بأنها لا تنتج سلائف كيميائية. ولا يتم نقل السلائف في إقليم تركمانستان إلاّ بقرارات وتعليمات حكومية.

#### التوصية (ج):

ينبغي تشجيع حكومات بلدان الإنتاج والعبور والمقصد على وضع إجراءات عملية بشأن مناولة السلائف الكيميائية المضبوطة والتخلص منها على نحو مأمون، بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية والدولية المختصة.

٧٠- أفادت حكومة البحرين بأنها نفذت هذه التوصية.

٧١- وأفادت مصر بأن هذا يتم من خلال حضور اجتماعات اللجان ذات الصلة.

٧٢- وأفادت قطر بأن لوائح إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية تنظم استيراد السلائف الكيميائية من خلال لجنة المستحضرات الصيدلانية.

٧٣- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن تنفيذ هذه التوصية يتم من خلال اللوائح الجمركية ولوائح مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية واللوائح المتعلقة باستيراد وإدارة المواد الكيميائية.

٧٤- وأفادت تركمانستان بأنها لا تنتج سلائف كيميائية. ولا يتم نقل السلائف في إقليم تركمانستان إلاّ بقرارات وتعليمات حكومية.

#### التوصية (د):

ينبغي تشجيع الحكومات على وضع استراتيجيات حُسنى لمراقبة إنتاج السلائف الكيميائية من قبيل أنهيدريد الخل.

- ٧٥- في مصر، أُدرجت هذه المادة في الجدول الثالث بقانون المخدرات المصري وهي تخضع لضوابط غير مسبقة من حيث استيرادها وتصديرها واستخداماتها المشروعة إلى جانب فرض عقوبات لمنع إساءة استخدامها.
- ٧٦- وفي المملكة العربية السعودية، تُنتج السلائف الكيميائية والمواد الكيميائية بوجه عام في شركات مأذون لها بذلك وتخضع هذه الشركات لاشتراطات وإجراءات صارمة تحددها الحكومة.
- ٧٧- وتشمل الاستراتيجية الوطنية التركية لمكافحة المخدرات تدابير فعّالة لمراقبة السلائف الكيميائية. وتُنفذ هذه الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.
- ٧٨- وأفادت تركمانستان بأنها لا تنتج سلائف كيميائية. ولا يتم نقل السلائف في إقليم تركمانستان إلاّ بقرارات وتعليمات حكومية.